

رصاص الصفوف سياسياً لمواجهة الاحتجاجات في العراق

مساع لتشكيل تحالف وطني ينقذ السلطة الحالية من مطلب إسقاط النظام

توصلت القوى السياسية في العراق، بحسب ما تقول المصادر، إلى اتفاق على الإبقاء على السلطة الحالية التي تسعى لإنقاذ نفسها والخروج بأقل الأضرار الممكنة من مازق الاحتجاجات المطالبة بإسقاط النظام، على غرار ما حدثته ثورات الربيع العربي، لكن المراقبين يرون أن المتظاهرين العراقيين المنتفضين ضد فساد الطبقة السياسية والمطالبين بالتغيير الجذري لن يرضوا بإجراءات برلمانية أقرب إلى المسكنات من الحلول.

بغداد - كشفت مصادر سياسية وإعلامية عن وجود اتفاق بين القوى السياسية في العراق يقضي بالإبقاء على السلطة الحالية وإنهاء الاحتجاجات المطالبة بـ"إسقاط النظام" حتى لو اقتضى الأمر استخدام القوة لتحقيق ذلك.

وأشار مصدران سياسيان إلى أن "الأحزاب السياسية اتفقت خلال اجتماع ضم غالبية قيادات الكتل الكبيرة على التمسك بعادل عبدالمهدي (رئيس الوزراء) والتمسك بالسلطة مقابل إجراء إصلاحات في ملفات مكافحة الفساد وتعديلات دستورية".

وواصلت غالبية القوى اجتماعاتها خلال الأيام الأخيرة، بحسب ما أكدته لوكالة فرانس برس كوارن من أحد الأحزاب التي شاركت في الاجتماعات.

وأشار مصدران سياسيان إلى أن "الأحزاب السياسية اتفقت خلال اجتماع ضم غالبية قيادات الكتل الكبيرة على التمسك بعادل عبدالمهدي (رئيس الوزراء) والتمسك بالسلطة مقابل إجراء إصلاحات في ملفات مكافحة الفساد وتعديلات دستورية".

ورغم أن الأعداد الكبيرة من المتظاهرين تتجمع في ساحة التحرير المركزية للاحتجاجات المطالبة بـ"إسقاط النظام"، فإن المواجهات تدور منذ أيام عدة على أربعة من 12 جسرا في العاصمة.

وتقدم المتظاهرون أولا باتجاه جسر الجمهورية، الذي يصل التحرير بالمنطقة الخضراء التي تضم مقر حكومية. ورفعت القوات الأمنية على الجسر ثلاثة حواجز إسمنتية، يقف المتظاهرون عند أولها.

وبعد ذلك، تقدم متظاهرون آخرون في اتجاه جسر السنك والأحرار والشهداء، الموازية لجسر الجمهورية شمالا. وشهدت تلك الجسور الثلاثة ليل مواجهات بين المتظاهرين والقوات الأمنية التي صدتهم.

وقامت القوات العراقية صباح السبت، بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع في اتجاه المتظاهرين المتجمهرين بشوارع الرشيد وسط العاصمة. وقال أحد المتظاهرين المتواجدين على جسر السنك "يقظتنا القوات الأمنية عند الثانية فجرا". وأضاف الشاب الملتئم "اطلقوا القنابل الصوتية وصرخوا فينا: هيا تعالوا عبروا.. الأمور ليست جيدة لكننا باقون حتى إيجاد حل".



فقم الاحتجاجات بالقوة

استهدفوا المتظاهرين، لكن هويتهم لا تزال مجهولة بالنسبة إلى السلطة. ورجح الشريفي، الذي كان ضابطا في سلاح الجو العراقي، استمرار المظاهرات الاحتجاجية في العراق لكونها جاءت على خلفية فساد وسوء إدارة حكومية وأنها لن تنتهي إلا بتغيير جذري للنظام السياسي في البلاد مستبعدا المراهنة على الزمن لإيقافها.

وأضاف الشريفي، لوكالة الأنباء الألمانية، "الحكومة لا تستطيع تجاوز الأزمة الحالية وأعتقد أن حكومة عادل عبدالمهدي ستتهرب ونحن باتجاه لعنف ستكون له آثار سلبية على مكانة الحكومة دوليا وفي الأمم المتحدة".

وتابع "مشهد المظاهرات العراقية هو أقرب اليوم إلى مظاهرات الربيع العربي، واستخدام القوات العراقية للعنف ستكون له آثار سلبية على مكانة الحكومة دوليا وفي الأمم المتحدة".

وذكر أن "محررات المظاهرات العراقية اليوم ليست بمطلب جماهيري بعينه حتى تتمكن الحكومة من حله، وإنما المؤثر الحالي هو المطالبة بتغيير أقرب ما يكون إلى ما شهدته البلاد العربية في الربيع العربي".

ولأول مرة في تاريخ العملية السياسية في العراق بعد عام 2003، تشهد البلاد مظاهرات شعبية متواصلة منذ بداية الشهر الماضي تتطالب بإقالة الحكومة وحل البرلمان وتعديل الدستور.

ودعا المرجع الديني الشيعي الأعلى آية الله العظمى علي السيستاني، الجمعة، القوات الأمنية والمتظاهرين إلى ضبط النفس وعدم استخدام القوة. لكن منظرا آخر قال إن "المرجعية قالت أمس: لا تضربوا.. لا رصاص حي ولا شيء آخر". وتابع "لكنهم اليوم ضربونا، قالوا عنا: مندسين وبعثيين، ولكن نحن لا نملك أي شيء".

وإلى أقصى الجنوب، في محافظة البصرة الغنية بالنفط، استخدمت القوات الأمنية الرصاص الحي ضد المتظاهرين المتوجهين إلى مبنى مجلس المحافظة. وأسفر ذلك عن مقتل ثلاثة أشخاص وسقوط العشرات من الجرحى، بحسب مصادر طبية.

أما بالنسبة إلى المخيمات التي أقامها المحتجون في ساحات بغداد ومدن الجنوب، فقد فضتها القوات الأمنية بالقوة في البصرة، ورمتها بالقنابل المسيلة للدموع في مدينة كربلاء المقدسة لدى الشيعية.

ومع استمرار قطع الإنترنت قسريا في البلاد منذ بداية الأسبوع، بدأ العراقيون يخفون من الأسوأ، مع عودة ذكرى الأسبوع الأول من الاحتجاجات مطلع أكتوبر إلى الأمان.

واتسمت الموجة الأولى من الاحتجاجات بين الأول والسادس من أكتوبر بتواجد قناصة على أسطح مبان

البرلمان العراقي يناقش تعديل قانون الانتخابات المحلية

بغداد - ناقش مجلس النواب (البرلمان) العراقي، السبت، تعديل قانون الانتخابات المحلية المزمع إجراؤه في أبريل المقبل. وكانت الحكومة قد اقترحت تعديل قانون انتخابات مجالس المحافظات والأقضية (الانتخابات المحلية). والقوانين التي تنظم الانتخابات العامة والمحلية في مرمى انتقادات واسعة من قبل المحتجين العراقيين الذين يقولون إنها مفضلة لديموقراطية سيطرة الأحزاب النافذة على حساب الكتل الصغيرة والمستقلين.

كما ناقش البرلمان تعديل قانون النقادة، ومقترح قانون إلغاء امتيازات مسؤولي الدولة. وقانون إلغاء امتيازات مسؤولي الدولة اقترحت الحكومة الشهر الماضي، لتقليص الفجوة في الرواتب بين المسؤولين الرفيعين وبقية الموظفين الآخرين، كما يهدف إلى إلغاء امتيازات منها مخصصات مالية كبيرة للسكن والإجازات وتأمين الحماية. وسيواصل البرلمان في الجلسات المقبلة مناقشة القوانين المذكورة قبل أن يصوت على فقراتها لتصبح قوانين نافذة.

وتأتي مناقشة هذه القوانين في إطار مساعي البرلمان لتلبية مطالب الاحتجاجات المناوئة للحكومة والمواصلة منذ أكثر من أسبوعين. ودعا رئيس البرلمان محمد

الحليوسي، الأمانة العامة لمجلس النواب إلى مخاطبة الأمانة العامة لمجلس الوزراء من أجل الإسراع في إرسال ميزانية العام المقبل من أجل مناقشتها وإقرارها. وقال الحليوسي "نرفض رفضا قاطعا استخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين".

وأشار إلى أنه سيقبل "مبادرة وطنية تجمع السلطات الثلاث والأكاديميين والمراجع الدينية والطفيف الاجتماعي، لمعالجة المشكلات، ووضع المطالبات الشعبية بالحقوق والواجبات اللازم على السلطات تنفيذها وإشراك الأمم المتحدة وفق جدول زمني ويعمل جدي، دون المزيد من التفاصيل.

البرهان يدعو الشعب السوداني إلى مساندة الحكومة الانتقالية

المالية السوداني، إبراهيم البدوي، قال فيه إن السودان بحاجة لنحو 5 مليارات دولار دعما للميزانية، ما يجعله يجهز لإلغاء دعم الوقود والأغذية. وتشمل السلع المدعومة في السودان: المحروقات (البنزين، الجازولين، وغاز الطبخ)، إضافة إلى القمح والأدوية.

وزير الشؤون الدينية يقترح على لجان الثورة تغيير اسمها وخدمة المواطنين عبر مبادرات لتنظيف الشوارع وإنارة الأحياء بالإضافة إلى تفعيل دورها الرقابي

وتبلغ قيمة الدعم الحكومي للمحروقات مليارين و250 مليون دولار سنويا، فيما يصل دعم القمح إلى 365 مليون دولار، حسب إحصاءات حكومية سابقة.

ويأمل السودانيون في أن تنجح الحكومة في إنهاء معاناتهم الاقتصادية والعبور نحو مرحلة استقرار اقتصادي، عبر استثمار موارد طبيعية يزرع بها بلداهم.

وقال وزير المالية السوداني إن ميزانية 2020 ستضمن أهدافا تنموية مستدامة للتعليم والرعاية الصحية والإنفاق الاجتماعي، ما يشي بأن السودان ربما يتحرك بعيدا عن هيمنة الإنفاق العسكري الذي يخنق التنمية.

في بناء السودان". وتستضيف جوبا، عاصمة دولة جنوب السودان، في 21 نوفمبر الجاري، مفاوضات تهدف إلى إحلال السلام بين الحكومة والجبهة الثورية" السودانية، وهي تضم ثلاث حركات مسلحة.

وجعلت حكومة حمدوك من التوصل إلى اتفاق سلاما ينهي الصراع في مناطق الحرب الثلاث في البلاد أولوية. وقتل المئات من الآلاف وشرد ملايين آخرون منذ حملت مجموعات من الأقليات عرقية في مناطق النزاع الثلاث السلاح ضد حكومة الرئيس المخلوع البشير -والمسجون حاليا في الخرطوم بتهم فساد- الذي رد على التمسك بالحديد والنار.

والبشير نفسه مطلوب من قبل المحكمة الجنائية الدولية ومقرها لاهاي بتهم الإبادة الجماعية وارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في إقليم دارفور.

من جهته، قال وزير الشؤون الدينية، نصر الدين مفرح، في كلمة له، "نحن أسرة واحدة ونعمل مع بعضنا البعض، مدنيين وعسكريين، لإنجاز مهام الفترة الانتقالية ولصنع مستقبل الوطن ولنضع أساسا للحكومة المنتخبة القادمة".

ودعا مفرح لجان المقاومة في الأحياء (لجان الثورة) لتغيير اسمها إلى لجان التغيير والخدمات وتقديم خدماتها إلى المواطنين عبر مبادرات لتنظيف الشوارع وإنارة الأحياء، إضافة إلى تفعيل دورها الرقابي.

وقال البرهان إن الحكومة تسعى إلى تحقيق السلام، ووجه رسالة إلى قيادات الحركات المسلحة المتمردة قائلا "تعالوا.. مرحبا بكم لتشاركوا

مراقبة حصص الخبز والوقود، أي زول (شخص) ما عنده خير لا بد أن تقفوا ضده، لحمي الثورة". وتابع "نريد أن ننقذ البلد؛ لأنها تمر بمرحلة حرجة جدا، ونفوت الفرصة على المرتبطين، ونوفر العيش ونحارب الفساد والمحسوبية والاحتكار وكل عادة سيئة كانت تمارس في الماضي".

ومضى البرهان قائلا "نحن جادين لإخراج بلدينا من الظلم والفساد.. الثورة السودانية تحتاج جهودكم جميعا، لا بد أن تلتفوا حول حكومة الفترة الانتقالية".

وبدأت في 21 أغسطس الماضي فترة انتقالية من 39 شهرا تنتهي بإجراء انتخابات، ويتقاسم خلالها السلطة كل من الجيش وقوى "إعلان الحرية والتغيير"، قائدة الحراك الشعبي.

وكان من المقرر تشكيل البرلمان الجديد المؤلف من 300 عضو في غضون ثلاثة أشهر من تاريخ إبرام اتفاق تقاسم السلطة الذي تم توقيعه في 17 أغسطس بين قادة الحركة الاحتجاجية والمجلس العسكري الذي تولى السلطة، لكن الحكومة دخلت في محادثات السلام منذ ذلك الحين.

ووافقت الحركة الاحتجاجية، الخميس الماضي، على إجراء تشكيل البرلمان لما بعد توفيل الحكومة الانتقالية إلى اتفاق سلام مع الحركات المسلحة المتمردة في ثلاث مناطق حدودية.

وقال البرهان إن الحكومة تسعى إلى تحقيق السلام، ووجه رسالة إلى قيادات الحركات المسلحة المتمردة قائلا "تعالوا.. مرحبا بكم لتشاركوا

الخرطوم - حذر رئيس مجلس السيادة الانتقالي الفريق أول عبدالفتاح البرهان، السبت، من أن السودان يمر بمرحلة حرجة جدا، داعيا إلى دعم الحكومة الانتقالية إلى تجاوز المرحلة الرهنة.

وجاء ذلك خلال خطاب جماهيري بثه التلفزيون الرسمي من مدينة شندي بولاية نهر النيل (شمال)، خلال تسلم البرهان وثيقة صلح قبلي، بحضور وزراء من الحكومة الانتقالية.

وحكومة عبدالله حمدوك الرهنة هي أول حكومة في السودان منذ أن عزلت قيادة الجيش، في 11 أبريل الماضي، عمر البشير من الرئاسة (1989-2019)؛ تحت وطأة احتجاجات شعبية منددة بتردي الأوضاع الاقتصادية.

وأضاف البرهان "لدينا مشكلات في الوقود والخبز وفي كل شيء، لا بد أن نعمل سويا بيد واحدة وبقلب واحد، وما عندها هم غير إخراج السودان من مشكلاته".

ويعاني السودانيون صعوبات اقتصادية عديدة، وثمة صفوف سيارات مكتظة أمام محطات الوقود بسبب نقصه، وكذلك صفوف للحصول على الخبز في البعض من الولايات بينما انفرجت الأزمة نسبيا في الخرطوم، ويسجل الجنيه هبوطا مستمرا أمام الدولار، حيث بلغ سعره في تداولات الأسواق الموازية 80 جنيتها.

ودعا الشعب السوداني إلى مساندة الحكومة الانتقالية ومحاربة مهربي الوقود والدقيق حيث قال "لجان الأحياء (لجان الثورة) لها دور كبير في



عزم على إنقاذ البلاد